المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي في القانون الفلسطيني إشكالية الخطأ والسببية وعبء الإثبات في ضوء القواعد العامة للمسؤولية المدنية

Civil liability for damages caused by artificial intelligence under Palestinian law

عبد اللطيف هاشم صبره
جامعة الإدارة تيسبي (قازان، روسيا الإتحادية)
University of Management TISBI (Russia)
abdallatifsabra.96@gmail.com

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2026/08/26	2026/08/30	2026/09/30

الملخص:

يتناول هذا البحث المسؤولية المدنية عن الأضرار التي قد تسببها أنظمة الذكاء الاصطناعي في البيئة القانونية الفلسطينية، مع التركيز على إثبات الخطأ والعلاقة السببية وتوزيع عبء الإثبات. وتنبع المشكلة من أن النظام الذكي قد يعمل بدرجة من الاستقلالية، وأن عدة أطراف قد تشترك في تصميمه وتطويره وتوفيره وتشغيله، بينما تكون البيانات والسجلات التقنية غالبًا في حيازة الطرف المهني. ويحلل البحث مدى قدرة القواعد

الفلسطينية العامة للمسؤولية المدنية والإثبات على استيعاب هذه الوقائع، مع الاستفادة المحدودة من الاتجاهات الأوروبية والدولية الحديثة بوصفها مصادر استرشادية لا قواعد واجبة التطبيق في فلسطين. ويبحث كذلك دور الخبرة القضائية والدليل الإلكتروني والإفصاح القضائي والقرائن القابلة لإثبات العكس والتأمين والرقابة البشرية. وينتهي إلى أن الحل الأكثر توازنًا ليس إنشاء مسؤولية موضوعية مطلقة عن كل استخدام للذكاء الاصطناعي، بل بناء نظام متدرج يربط المسؤولية بدرجة الخطر والسيطرة والإخلال بواجبات الوقاية، ويخفف عبء الإثبات في الحالات التي يخلق فيها التعقيد التقني صعوبة مفرطة، مع الحفاظ على حق المدعى عليه في إثبات العكس.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، المسؤولية المدنية، الفعل الضار، الخطأ الخوارزمي، العلاقة السببية، عبء الإثبات، الدليل الإلكتروني، القانون الفلسطيني.

Abstract

This study examines civil liability for harm caused by artificial intelligence systems under Palestinian law, focusing on fault, causation, evidentiary difficulties, and the identification of responsible actors. It argues that general civil-liability rules can address many AI-related disputes, but that their strict application may create a practical protection gap when technical records and system documentation are controlled by the defendant or when the decision-making process is difficult to reconstruct. The research analyzes Palestinian rules on civil wrongs, evidence, electronic transactions and e-commerce, while using selected European and international developments as persuasive reference material rather than directly applicable law. It considers expert evidence, electronic records, judicial disclosure, rebuttable presumptions, insurance and human oversight. The study concludes that a graduated framework is preferable to absolute strict liability: ordinary fault-based liability should remain the general rule, while high-risk AI systems should be subject to enhanced duties of care, documentation and monitoring, and courts should have carefully limited powers to order disclosure and draw rebuttable presumptions in technically complex cases.

key words: Artificial intelligence; civil liability; tort; algorithmic fault; causation; burden of proof; electronic evidence; Palestinian law.

مقدمة:

أصبح الذكاء الاصطناعي أحد أدوات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ودخل في الخدمات الصحية والمالية والتجارة الإلكترونية والنقل وصناعة المحتوى. ومع توسع استخدامه، لم يعد السؤال القانوني مقتصرًا على مشروعية التقنية، بل أصبح متعلقًا بمن يتحمل الضرر عندما ينتج النظام مخرجًا خاطئًا أو ضارًا. وتختلف المسألة عن الوقائع التقليدية لأن النظام قد يتعلم من البيانات، وتتغير مخرجاته تبعًا للسياق والتحديثات، وقد يشترك في دورة حياته مطور ومنتج ومشغل ومستخدم ومزود بيانات.

تكتسب المسألة أهمية خاصة في فلسطين بسبب التطور التشريعي الرقمي الحديث. فقد دخل قرار بقانون رقم (17) لسنة 2024م بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة حيز النفاذ بتاريخ 2024/12/24، كما دخل قرار بقانون رقم (21) لسنة 2025م بشأن التجارة الإلكترونية حيز النفاذ بتاريخ 2026/01/27. وهذه القواعد لا تشكل نظامًا خاصًا للمسؤولية عن الذكاء الاصطناعي، لكنها توفر بيئة قانونية رقمية يمكن البناء عليها.

تتمثل مشكلة البحث في مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية والإثبات لمعالجة الأضرار الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي عندما يصعب تحديد مصدر الخطأ أو تفسير القرار الخوارزمي أو إثبات السببية، بينما تكون الأدلة التقنية تحت سيطرة الشركات أو المشغلين. والسؤال الرئيس هو: إلى أي مدى يمكن تطبيق القواعد الفلسطينية على هذه الأضرار، وما الآليات اللازمة لتخفيف صعوبات الإثبات دون إنشاء مسؤولية مطلقة؟

يعتمد البحث المنهج التحليلي مع توظيف المنهج التطبيقي في قراءة القضاء الفلسطيني، والاستفادة المحدودة من التطورات الأوروبية والدولية. ويقتصر على المسؤولية المدنية غير العقدية عن الأضرار المرتبطة بالأنظمة شبه المستقلة أو المستقلة جزئيًا، ولا يفترض أن الذكاء الاصطناعي شخصًا قانونيًا مستقلًا.

أولا: الدراسات السابقة والفجوة البحثية

تظهر الأدبيات الحديثة اهتمامًا متزايدًا بالمسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي، لكنها غالبًا ما تدور حول الاختيار بين المسؤولية القائمة على الخطأ والمسؤولية الموضوعية. أما المشكلة الأكثر اتصالًا بالتطبيق القضائي فهي كيفية إثبات الخطأ والسببية عندما تكون عملية اتخاذ القرار موزعة بين بيانات وخوارزمية وتحديثات وتدخل بشري، وعندما لا يستطيع المضرور الوصول إلى المعلومات الفنية.

في الحالة الفلسطينية، تتسع البيئة التشريعية الرقمية بسرعة، بينما لم يتبلور بعد نظام خاص متكامل للمسؤولية عن الذكاء الاصطناعي. وتكشف الدراسات قرار مجلس الوزراء رقم (13) لسنة 2023 بالمصادقة على أجندة فلسطين الرقمية 2030, n.d.عن توجه رسمي لتحديث الأطر المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وحماية البيانات والأمن السيبراني والتجارة الرقمية. وهذا يفتح مجالًا بحثيًا لتطوير قواعد المسؤولية المدنية بدل الاكتفاء بنقل حلول أجنبية.

وتتمثل الإضافة المقترحة في الجمع بين القانون الموضوعي وقانون الإثبات: تحديد واجبات العناية التي تقع على الأطراف، ثم دراسة ما يلزم لإثبات الإخلال والسببية. فلا تكفي قاعدة قانونية تمنح المضرور حق التعويض إذا كان عاجزًا عن الوصول إلى الدليل. وفي الوقت نفسه لا ينبغي قلب عبء الإثبات بصورة مطلقة لأن ذلك قد يحمّل المدعى عليه مخاطر لا يمكن السيطرة عليها.

ثانيا: مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصائصه القانونية

لا يحتاج البحث القانوني إلى تعريف تقني جامد بقدر حاجته إلى تحديد الخصائص المؤثرة في المسؤولية. ومن أهمها معالجة البيانات، والاستنتاج، والتنبؤ أو التوصية أو التوليد، ودرجة الاستقلالية. فبرنامج ينفذ قاعدة ثابتة يختلف عن نموذج تعلم آلي تتغير مخرجاته بحسب البيانات، ويختلف كلاهما عن نظام توليدي ينتج محتوى جديدًا.

وتؤثر درجة الاستقلالية في تقدير واجب العناية، لكنها لا ينبغي أن تتحول إلى معيار مستقل للمسؤولية. فالمسؤولية القانونية تبقى مسندة إلى شخص طبيعي أو اعتباري. وقد يكون مصدر الإخلال في التصميم أو التدريب أو الاختبار أو التشغيل أو التحديث أو الرقابة.

اعتمد الاتحاد الأوروبي في Smuha, 2025 إطارًا قائمًا على المخاطر، وهو اتجاه استرشادي مفيد لأنه يربط الالتزامات بدرجة تأثير النظام. كما تؤكد UNESCO, 2021 أن الشفافية وقابلية التفسير والرقابة البشرية ترتبط بالمساءلة وإمكان الطعن في القرارات الآلية. وهذه مبادئ دولية لا تعد قانونًا فلسطينيًا نافذًا.

ثالثا: صور الضرر القابل للتعويض

قد يكون الضرر جسديًا، كما في التطبيقات الطبية أو المركبات الذكية، أو ماليًا، كما في القرارات الائتمانية والتجارية، أو معنويًا، كما في المحتوى الكاذب، أو رقميًا، كما في سوء معالجة البيانات. لذلك لا ينبغي إنشاء مفهوم مستقل للضرر الخوارزمي؛ بل ينبغي اختبار الضرر وفق قواعد التعويض المعمول بها.

أكد القضاء الفلسطيني حديثًا أهمية إثبات الضرر وعدم بناء التعويض على افتراضات مجردة، كما أكد دور الخبرة في تقدير بعض الأضرار المعنوية. وهذا مهم في قضايا الذكاء الاصطناعي، لأن مجرد وجود خطأ في المخرج لا يثبت تلقائيًا مقدار الضرر أو قابليته للتعويض.

ويجب أيضًا التمييز بين الضرر المباشر والضرر غير المباشر، وبين الضرر الناتج عن النظام والضرر الذي أحدثه المستخدم أو سبب أجنبي. فوجود النظام في سلسلة الأحداث لا يكفي وحده لإسناد المسؤولية.

رابعا: تحديد المسؤولين في دورة حياة النظام

يتوزع النشاط بين المطور والمنتج ومزود الخدمة وصاحب المنصة والمشغل والمستخدم. وقد يسأل المطور عن عيب التصميم أو التدريب، والمنتج عن العيب أو عدم التحذير، والمشغل عن سوء الإعداد أو الرقابة، والمستخدم عن الاستعمال المخالف. ولا تقوم المسؤولية التضامنية لمجرد تعدد المشاركين، بل يجب تحديد الالتزام ومصدر الإخلال.

وتظهر أهمية هذا التحديد في مسؤولية المنتجات الرقمية. التوجيه رقم ((EU 2024/2853 الصادر في 23 أكتوبر 2024 بشأن المسؤولية عن المنتجات المعيبة، 2024 يعامل البرمجيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي كمنتجات في نطاق المسؤولية عن المنتجات المعيبة، ويعالج بعض العيوب المرتبطة بالتحديثات والبرمجيات الواقعة تحت سيطرة المصنع. ويستفاد منه استرشاديًا، لا بوصفه قانونًا فلسطينيًا.

وفي فلسطين ينبغي أن يرتبط تحديد المسؤولية بدرجة السيطرة على مصدر الخطر. فإذا كان المشغل هو الذي غير إعدادات النظام بصورة غير مأمونة، لا ينبغي تحميل المطور كل الضرر. وإذا كان العيب أصليًا ومعروفًا للمنتج، فلا ينبغي أن يؤدي خطأ المستخدم البسيط إلى إعفائه تلقائيًا.

خامسا: الخطأ في التصميم والبيانات والتدريب

قد ينشأ الخطأ قبل التشغيل من تصميم غير مناسب أو بيانات ناقصة أو متحيزة أو اختبار غير كاف. لكن إثبات الخطأ يحتاج إلى معيار موضوعي: ما الذي كان يتوقع من المهني المعقول في الظروف نفسها؟ وتدخل في ذلك طبيعة التطبيق ودرجة الخطر والمعايير المهنية والتحذيرات المعروفة وقت التصميم.

ولا يعني وجود تحيز في البيانات قيام المسؤولية تلقائيًا؛ بل يجب بحث إمكان اكتشافه، ومدى تأثيره، وإمكان اتخاذ تدبير معقول لتقليل الضرر. كما قد يكون عدم اختبار النظام على الفئة المستهدفة إخلالًا إذا كان الضرر متوقعًا ويمكن تجنبه.

وتوصي المبادئ الدولية بالتدقيق والتتبع والعناية الواجبة طوال دورة حياة النظام. ويمكن للمشرع الفلسطيني تحويل بعض هذه الإجراءات إلى واجبات قانونية في التطبيقات عالية المخاطر، مع تحديد جزاء مدني مناسب عند الإخلال.

سادسا: الخطأ أثناء التشغيل والتحديث والرقابة

لا ينتهي واجب العناية بمجرد تشغيل النظام. فقد تتغير البرمجيات بالتحديث، وقد تظهر مخاطر جديدة، وقد يعرف المشغل بخلل ولا يتخذ إجراءً. ومن ثم قد ينشأ الخطأ من عدم المراقبة أو عدم توفير تحديث ضروري أو عدم إيقاف نظام يظهر سلوكًا غير مأمون.

يقدم التوجيه الأوروبي بشأن المسؤولية عن المنتجات المعيبة مثالًا على استمرار المسؤولية عن العيوب التي تنشأ بعد طرح المنتج. مثالًا على استمرار المسؤولية عن عيوب تنشأ بعد طرح المنتج بسبب البرمجيات أو التحديثات الواقعة تحت سيطرة المصنع. أما في فلسطين فإن قرار بقانون رقم (17) لسنة 2024 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة, 2024 يضع التزامات وقائية على مقدمي خدمات الثقة تتعلق بالأمن وإدارة المخاطر وحماية البيانات والإخطار بالانتهاكات، وهو اتجاه يمكن الاستفادة من منطقه.

ويجب التمييز بين فشل لا يمكن توقعه رغم اتخاذ الاحتياطات المعقولة، وبين فشل سببه تجاهل خطر معروف. فالمسؤولية المدنية ليست ضمانًا مطلقًا لنجاح التكنولوجيا.

سابعا: العلاقة السببية الخوارزمية

السببية هي الحلقة التي تربط الخطأ بالضرر. وفي الذكاء الاصطناعي قد تتداخل البيانات والخوارزمية والتحديثات وسلوك المستخدم. لذلك ينبغي إعادة بناء السلسلة: ما المدخلات؟ ما المخرجات؟ ما الإخلال؟ وهل كان الضرر ليقع لو اتخذ المدعى عليه التدبير المطلوب؟

يمكن أن يكون النظام سببًا فنيًا ضمن سلسلة الأسباب، دون أن يكون شخصًا مسؤولًا. وتبقى المحكمة مطالبة بتحديد الفاعل القانوني. كما يمكن للسبب الأجنبي أو خطأ المضرور أن يؤثر في المسؤولية بحسب ظروف كل واقعة.

وتبرز الخبرة هنا بوصفها أداة لفهم الجانب الفني. فالخبير يحدد الوقائع التقنية، أما المحكمة فتستخلص الوصف القانوني للخطأ والسببية. ولا يجوز تفويض الخبير في المسائل القانونية.

ثامنا: عبء الإثبات في المنازعات الخوارزمية

الأصل أن المدعي يثبت العناصر المنشئة لحقه، لكن الصعوبة تظهر عندما تكون الأدلة في حيازة المدعى عليه. فسجل التشغيل وبيانات التحديث وتقارير الاختبار قد تكون ضرورية لإثبات الدعوى، ولا يستطيع المستهلك الوصول إليها بصورة مستقلة.

وقد عزز التشريع الفلسطيني حجية وسائل الاتصال الحديثة والبريد الإلكتروني ضمن شروط قرار بقانون رقم (9) لسنة 2022 بشأن تعديل قانون البينات في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001, 2022 وفي قانون المعاملات الإلكترونية. لكن السجلات الخوارزمية تحتاج إلى تنظيم أكثر تخصصًا، لأن السؤال لا يتعلق فقط بحجية الدليل، بل بإجبار الطرف المسيطر على تقديمه.

ويقترح البحث الإبقاء على عبء الإثبات العام مع إضافة واجب تعاون في الإثبات. فإذا أمرت المحكمة بتقديم دليل جوهري وامتنع الطرف دون مبرر، جاز للمشرع أن يسمح باستنتاج قرينة قابلة لإثبات العكس، بشرط وجود أساس أولي معقول للدعوى.

تاسعا: الدليل الإلكتروني والسجلات التقنية

تشمل الأدلة المحتملة سجلات الدخول، إصدارات البرمجيات، بيانات التشغيل، تقارير الاختبار، سجلات التحديث، أوامر المستخدم، رسائل الخطأ، وتقارير الحوادث. وقد تكون هذه السجلات أكثر فائدة من الشفرة المصدرية في تحديد سبب الضرر.

وينبغي أن تراعي المحكمة سلامة الدليل وسلسلة حيازته وإمكان تعديله. وقد تحتاج إلى خبير لتحديد أصالة السجل وما إذا كان يعكس التشغيل الفعلي وقت وقوع الضرر.

كما يجب حماية الأسرار التجارية والبيانات الشخصية. لذلك لا ينبغي أن يكون الإفصاح شاملًا، بل يقتصر على الجزء الضروري للفصل في الدعوى، ويمكن للمحكمة اتخاذ تدابير لحجب البيانات غير اللازمة.

عاشرا: مسؤولية المنتج المعيب

تعد مسؤولية المنتج المعيب إطارًا مهمًا عندما يكون الذكاء الاصطناعي جزءًا من منتج أو يقدم بوصفه منتجًا. ميزتها في بعض النظم أنها لا تركز على إثبات خطأ شخص بعينه، بل على العيب والضرر والسببية.

وقد أدخل التوجيه رقم (2024/2853 (EUالصادر في 23 أكتوبر 2024 بشأن المسؤولية عن المنتجات المعيبة البرمجيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي ضمن مفهوم المنتج في

نطاقه، وعالج صعوبات الإثبات المرتبطة بالتعقيد التقني. وهذه معالجة حديثة يمكن تحليلها عند صياغة مقترح فلسطيني.

لكن لا يجوز القول إن فلسطين تطبق هذا التوجيه. فالاستفادة منه تشريعية فقط، ويجب تحديد الأساس الوطني قبل إسناد المسؤولية إلى المنتج.

إحدى عشر: مسؤولية المشغل وحارس الشيء

عندما يكون النظام الذكي جزءًا من آلة أو مركبة قد تتداخل المسؤولية عن العنصر المادي مع المسؤولية عن البرمجيات. ويجب تحديد مصدر الخطر أولًا. فإذا كان الضرر ناتجًا عن عيب في المستشعر أو البرمجية أو الصيانة، قد تختلف المسؤولية بحسب الدور.

أما في الخدمات البرمجية البحتة، فقد يكون من الأنسب تحليل واجب العناية أو مسؤولية المنتج الرقمي بدلاً من توسيع مفهوم حراسة الشيء. ويجب ألا تستخدم النظرية القديمة لمجرد أنها متاحة إذا كانت طبيعة الضرر مختلفة.

والقاعدة المقترحة هي ربط المسؤولية بالسيطرة على مصدر الخطر وبالالتزام الذي وقع الإخلال به.

إثنى عشر: الإطار التشريعي الفلسطيني الحديث

دخل قرار بقانون رقم 17 لسنة 2024 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة حيز السريان في 2024/12/24. ويتضمن التزامات تتعلق بدقة البيانات وأمن الخدمات وحماية البيانات وإدارة المخاطر والإخطار بالانتهاكات. وهذا يوفر بيئة قانونية يمكن البناء عليها في مجال الوقاية الرقمية.

كما دخل قرار بقانون رقم 21 لسنة 2025 بشأن التجارة الإلكترونية حيز السريان في 2026/1/27، وينظم جوانب مهمة من التجارة الإلكترونية والمزود الإلكتروني والمعاملة التجارية الإلكترونية. وتظهر أهمية ذلك في أن كثيرًا من أنظمة الذكاء الاصطناعي تعمل عبر منصات التجارة والخدمات الرقمية.

وتكشف قرار مجلس الوزراء رقم (13) لسنة 2023 بالمصادقة على أجندة فلسطين الرقمية 2030, 2023 عن توجه لتحديث الأطر القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وحماية البيانات والأمن السيبراني والتجارة الرقمية. وبالتالي فإن اقتراح تنظيم المسؤولية المدنية ينسجم مع الاتجاه العام للتحديث التشريعي.

ثلاثة عشر: القضاء الفلسطيني والخطأ والسببية

أظهرت الأحكام الفلسطينية المنشورة أن القضاء يبحث الخطأ والسببية في دعاوى التعويض. ففي القضية رقم 2016/215, 2016 أشارت محكمة استئناف رام الله إلى ضرورة بحث الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والنتيجة في الدعوى المدنية، كما تناولت العلاقة بين الدعوى المدنية والجزائية عند وجود أساس مشترك.

وفي القضية رقم 2016/988, 2016 عالجت المحكمة دعوى تعويض عن فعل ضار وطبقت قواعد قانون المخالفات المدنية رقم (36) لسنة 1944 وتعديلاته, 1944 بشأن مدة الدعوى. ويؤكد ذلك أهمية تحديد الأساس القانوني الصحيح قبل بحث المسؤولية.

وفي القضية رقم 2025/508, 2025 شددت محكمة النقض على ضرورة وجود بينة وخبرة مناسبة عند تقدير الضرر المعنوي، وهو اتجاه مهم في المنازعات التقنية التي تحتاج إلى خبرة متخصصة.

أربعة عشر: الخبرة القضائية المتخصصة

تحتاج منازعات الذكاء الاصطناعي إلى خبرة قادرة على فحص السجلات التقنية وإصدارات النظام وبيانات التشغيل والتحديثات وتقارير الاختبار. ويجب أن تكون مهمة الخبير محددة في الوقائع الفنية: ماذا حدث؟ ما السبب الفني المحتمل؟ ما التدبير الذي كان يمكن أن يمنع الضرر؟

لا يجوز أن يحل الخبير محل المحكمة. فالتقرير الفني يشرح التقنية، بينما تقرر المحكمة ما إذا كان السلوك يمثل خطأ وما إذا كانت السببية القانونية متوافرة.

ويقترح البحث تطوير قوائم خبراء متخصصة في الذكاء الاصطناعي والبرمجيات والأمن السيبراني، مع وضع معايير للكفاءة والاستقلالية، لأن جودة الخبرة ستكون عاملًا حاسمًا في فعالية القضاء في هذا النوع من المنازعات.

خمسة عشر: الشفافية وقابلية التفسير

تساعد الشفافية على اكتشاف الخطأ وعلى تمكين المضرور من فهم أساس القرار. وقد أكدت UNESCO, 2021أن الشفافية وقابلية التفسير ترتبطان بفعالية أنظمة المسؤولية وإمكان الطعن في القرارات الآلية التي تمس الحقوق.

وفي القانون الخاص يمكن ترجمة ذلك إلى واجب إعلام المستخدم بوجود نظام آلي في القرارات الجوهرية، والاحتفاظ بسجل للقرار، وتوفير تفسير مناسب لطبيعة النظام، دون إلزام المنتج بكشف أسراره التجارية أو الشفرة المصدرية كاملة.

وينبغي أن يتناسب مستوى الشفافية مع الخطر. فالتطبيق الطبي أو المالي يحتاج إلى مستوى أعلى من التفسير والتوثيق من أداة منخفضة المخاطر لا تؤثر في مركز قانوني.

ستة عشر: الأنظمة عالية المخاطر والمسؤولية المتدرجة

يقترح البحث نظامًا متدرجًا بدلاً من قاعدة واحدة لكل الأنظمة. فالأنظمة التي قد تسبب ضررًا جسديًا أو ماليًا جسيمًا تحتاج إلى واجبات أقوى من أدوات منخفضة المخاطر.

وتشمل الواجبات المحتملة الاختبار قبل التشغيل، والتوثيق، والمراقبة، والتحديث، والإبلاغ عن الحوادث، وتعيين مسؤول بشري، والاحتفاظ بالسجلات، وتقييم المخاطر بصورة دورية.

ويؤدي هذا النهج إلى توازن بين حماية المضرور وتشجيع الابتكار. فالمسؤولية ترتبط بالخطر والسيطرة والإخلال بواجبات معقولة، وليس بمجرد استخدام الذكاء الاصطناعي.

سبعة عشر: الإفصاح القضائي وحماية الأسرار التجارية

الإفصاح عن الأدلة التقنية قد يكون الحل العملي لمشكلة عدم تكافؤ المعرفة. ويمكن للمحكمة أن تطلب سجل تشغيل أو تقرير اختبار أو بيانات محددة عندما تكون ضرورية للفصل في الدعوى.

لكن الإفصاح يجب أن يكون متناسبًا. فلا يجوز أن تتحول دعوى المسؤولية إلى وسيلة للحصول على كل أسرار الشركة. ويمكن حجب البيانات الشخصية أو المعلومات التي لا علاقة لها بالضرر، أو الاطلاع عليها بإجراءات تحفظ السرية.

وقد عالج التوجيه رقم (2024/2853 (EUالصادر في 23 أكتوبر 2024 بشأن المسؤولية عن المنتجات المعيبة، 2024 الإفصاح والقرائن في سياق مسؤولية المنتجات، وهو نموذج يمكن الاستفادة منه عند تصميم آلية فلسطينية.

ثمانية عشر: القرائن القابلة لإثبات العكس

لا يوصي البحث بقلب عبء الإثبات كاملًا. البديل هو القرينة القابلة لإثبات العكس في حالات التعقيد التقني المفرط، عندما يثبت المدعي ضررًا من نظام تحت سيطرة المدعى عليه وتوجد مؤشرات أولية على العيب أو الإخلال.

ويجب أن تكون القرينة مشروطة بامتلاك المدعى عليه الأدلة اللازمة أو بوجود واجب توثيق لم يلتزم به. ويظل للمدعى عليه حق إثبات أن النظام كان سليمًا أو أن الضرر سببه عامل مستقل.

وهذا النموذج يحمي المضرور دون تحويل المسؤولية إلى ضمان مطلق، ويشجع الشركات على التوثيق والاحتفاظ بالسجلات.

تسعة عشر: التأمين عن مخاطر الذكاء الاصطناعي

يمكن للتأمين أن يوفر مصدرًا عمليًا للتعويض في التطبيقات عالية المخاطر. لكنه لا يحدد المسؤولية ولا ينبغي أن يعفي المنتج أو المشغل من واجبات الوقاية.

يمكن أن يرتبط التأمين بإجراءات السلامة، بحيث تكون الجهة التي تطبق الاختبار والتوثيق والمراقبة في وضع أفضل من حيث المخاطر. وقد يكون الإلزام بالتأمين مناسبًا لقطاعات محددة مثل بعض التطبيقات الطبية أو المركبات أو الأنظمة المالية عالية التأثير.

ولا ينبغي فرض التأمين على جميع التطبيقات بصورة واحدة، لأن ذلك قد يعيق الابتكار منخفض المخاطر دون فائدة حماية متناسبة.

عشرون: تطبيقات عملية

في نظام طبي ذكي يعطي تشخيصًا خاطئًا، يجب تحديد مدى ملاءمة النظام للاستخدام، واختباره، ووجود تحذيرات، ودور الطبيب في المراجعة، والسببية بين القرار والضرر. ولا يكفي القول إن النظام أخطأ.

في نظام مالي يرفض طلب ائتمان، ينبغي فحص البيانات وسجل القرار وطريقة التقييم وإمكان المراجعة البشرية. وقد تكون السجلات الفنية هي الدليل الأساسي لإثبات ما إذا كان النظام طبق معيارًا غير صحيح.

في نظام توليدي ينتج محتوى كاذبًا عن شخص، يجب تحديد المستخدم الذي نشر المحتوى ومزود النظام والمنصة ومدى السيطرة على المخرجات. وهذا يبين أن السؤال القانوني الصحيح هو: من أخل بأي واجب؟ وما الدليل؟ وكيف ترتبط النتيجة بالخطأ؟

واحد وعشرون: التصور التشريعي المقترح

يقترح البحث إطارًا تشريعيًا تدريجيًا يتضمن تعريفًا لأنظمة الذكاء الاصطناعي، وتحديد الأنظمة عالية المخاطر، وفرض واجبات التوثيق والمراقبة، ومنح المحكمة صلاحية الإفصاح عن الأدلة، وإقرار قرائن قابلة لإثبات العكس، وتنظيم الخبرة والتأمين.

مقترح تشريعي: يلتزم مشغل النظام عالي المخاطر بالاحتفاظ بالسجلات الفنية الضرورية لإعادة بناء القرارات والعمليات ذات الصلة خلال مدة تحددها اللائحة، وباتخاذ تدابير معقولة لاكتشاف الأعطال والانحرافات ومعالجتها.

مقترح تشريعي: للمحكمة، بناء على طلب أحد الخصوم، أن تأمر الطرف المسيطر على الأدلة التقنية بتقديمها بالقدر اللازم للفصل في الدعوى، مع اتخاذ تدابير لحماية الأسرار التجارية والبيانات الشخصية.

مقترح تشريعي: إذا ثبتت صعوبة تقنية مفرطة في إثبات العيب أو السببية، وثبتت مؤشرات أولية على صحة ادعاء المضرور، جاز للمحكمة استخلاص قرينة قابلة لإثبات العكس وفق الشروط التي يحددها القانون.

النتائج والتوصيات:

النتيجة الأولى: لا ينشئ الذكاء الاصطناعي شخصًا قانونيًا مسؤولًا؛ المسؤولية تبقى على الأشخاص الذين تقع عليهم واجبات قانونية في دورة حياة النظام.

والنتيجة الثانية: القواعد العامة للمسؤولية الفلسطينية قادرة على استيعاب صور عديدة من الأضرار، لكن صعوبة الوصول إلى الأدلة قد تقلل الحماية العملية.

النتيجة الثالثة: الخطأ قد ينشأ في التصميم أو البيانات أو التدريب أو الاختبار أو التشغيل أو التحديث أو الرقابة.

والنتيجة الرابعة: العلاقة السببية تحتاج في كثير من الوقائع إلى خبرة فنية وسجلات تقنية.

التوصية الأولى: إعداد تنظيم فلسطيني تدريجي للمسؤولية عن الأنظمة عالية المخاطر.

والتوصية الثانية: منح المحكمة صلاحية الإفصاح المحدد عن الأدلة التقنية. **والتوصية الثالثة:** اعتماد قرائن قابلة لإثبات العكس في حالات التعقيد التقني المفرط.

التوصية الرابعة: تطوير الخبرة القضائية المتخصصة.

والتوصية الخامسة: تشجيع التأمين في القطاعات عالية المخاطر.

والتوصية السادسة: ربط التوثيق والرقابة البشرية بمستوى الخطر، بما ينسجم مع توجهات فلسطين الرقمية.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن المشكلة الأساسية ليست غياب القواعد القانونية، بل حدود تطبيق آليات الإثبات التقليدية في بيئة يكون فيها النظام معقدًا والأدلة موزعة أو محجوزة لدى الطرف المهني. ولذلك ينبغي أن تتجه السياسة التشريعية إلى تطوير الأدلة والإفصاح والقرائن، لا إلى إنشاء مسؤولية مطلقة.

وتؤكد التطورات الفلسطينية في المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة والتجارة الإلكترونية وجود بنية قانونية رقمية يمكن البناء عليها. كما تؤكد قرار مجلس الوزراء رقم (13) لسنة 2023 بالمصادقة على أجندة فلسطين الرقمية 2030, 2023 أهمية تحديث الأطر المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وحماية البيانات والأمن السيبراني.

والحل المقترح هو مسؤولية متدرجة: الخطأ أساس عام، وواجبات عناية خاصة للأنظمة عالية المخاطر، وخبرة فنية، وإفصاح قضائي، وقرائن قابلة لإثبات العكس، وتأمين مناسب في بعض القطاعات. ويحقق هذا النموذج قدرًا من التوازن بين حماية المضرور وتشجيع الابتكار.

حدود الدراسة و آفاق البحث

اقتصر البحث على المسؤولية غير العقدية، ولذلك لم يتوسع في الشروط التعاقدية لخدمات الذكاء الاصطناعي أو حدود الإعفاء من المسؤولية. ويمكن دراسة هذه المسائل في بحث مستقل يتناول العقود الرقمية وشروط الاستخدام.

كما لم يتوسع في الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق في المنازعات العابرة للحدود. وهذه مسألة مهمة لأن كثيرًا من الخدمات الذكية تقدم عبر منصات دولية وسحابات خارج الدولة.

ومن الموضوعات المستقبلية: المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي التوليدي، وحماية البيانات، والتأمين عن المخاطر الخوارزمية، والمسؤولية عن المركبات الذاتية، والتعويض الجماعي عن الأضرار واسعة النطاق. ويجب أن تبقى القواعد قابلة للتحديث بسبب سرعة التطور التقني.

قائمة المراجع والمصادر

1. دولة فلسطين، قرار بقانون رقم (17) لسنة 2024م بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، الوقائع الفلسطينية، العدد (220)، بتاريخ 2024/11/25، ص. 4، نافذ اعتبارًا من 2024/12/24، متاح على: https://maqam.najah.edu/legislation/1784/.

2. دولة فلسطين، قرار بقانون رقم (21) لسنة 2025م بشأن التجارة الإلكترونية، الوقائع الفلسطينية، العدد (231)، ص. 10، نافذ في الضفة الغربية وقطاع غزة، متاح على: https://maqam.najah.edu/legislation/1967/.

3. دولة فلسطين، قرار مجلس الوزراء رقم (13) لسنة 2023م بالمصادقة على أجندة فلسطين الرقمية 2030، متاح على: https://maqam.najah.edu/legislation/1619/.

4. البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي، اللائحة رقم (EU) 2024/1689 الصادرة في 13 يونيو 2024م بشأن الذكاء الاصطناعي، المعروفة باسم «قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي»، متاحة على: https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2024/1689/oj/eng.

5. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو»، التوصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المعتمدة في 23 نوفمبر 2021م، متاحة على: https://www.unesco.org/en/articles/recommendation-ethics-artificial-intelligence.

6. محكمة النقض الفلسطينية، القضية رقم 2025/508، حكم بتاريخ 2025/07/07، متاح على: https://maqam.najah.edu/judgments/11020/.

7. البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي، التوجيه رقم (EU) 2024/2853 الصادر في 23 أكتوبر 2024م بشأن المسؤولية عن المنتجات المعيبة، متاح على: https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/2024/2853/oj/eng (تاريخ الاطلاع: 2026/08/25).

8. دولة فلسطين، قرار بقانون رقم (9) لسنة 2022م بشأن تعديل قانون البينات في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001م، متاح على: https://maqam.najah.edu/legislation/1244/.

9. محكمة استئناف رام الله، القضية رقم 2016/215، حكم بتاريخ 2016/11/27، متاح على: https://maqam.najah.edu/judgments/3094/.

10. محكمة استئناف رام الله، القضية رقم 2016/988، حكم بتاريخ 2016/12/27، متاح على: https://maqam.najah.edu/judgments/3379/.

11. محكمة النقض الفلسطينية، القضية رقم 2018/1883، حكم بتاريخ 2021/12/27، طعن حقوقي، متاح على: https://maqam.najah.edu/judgments/8186/.

12. دولة فلسطين، قانون المخالفات المدنية رقم (36) لسنة 1944م وتعديلاته، متاح على: https://maqam.najah.edu/legislation/116/.

13. المرجع الإلكتروني للجريدة الرسمية الفلسطينية، متاح على: https://mjr.ogb.gov.ps/.

14. مقام، موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية، متاح على: https://maqam.najah.edu/.